وحرم عليه امهاتها وبناتها وان لم تحرم بنت زوج الام وان علت وام زوجة
زوج البنت وان علت وام زوجة الابن وان علا وبنتها وان سفلت وام زوجة الاب وان علت وبنتها
وان سفلت وزوجة الربيب وان سفل وزوجة الراب قوله وزوجة الاب وان علا وزوجة
الابن اي من نسب او رضاع ولم يقيد المص بالدخول فيهما لان كلا منهما
يحرم بالعقد الصحيح قوله بين المراة وعمتها اي سواء كانت من نسب
او رضاع والحاصل ان كلا اثنين اريد الجمع بينهما تفرض احدهما ذكرا والاخرى
انثى فان حل له نكاحها حل له الجمع بينهما والا فلا قوله فان وطئ واحدة
اب ولو مكرها او جاهلا وكانت حلالا له فلا عبرة بوطي محرم او مجوسية قوله
كبيعها اي كلا او بعضا او كتابة كذا له كحيض واحرام ورده ونحوها نعم
ولو ملك واحدة ونكح الاخرى حلت له المنكوحة دون الاخرى سواء كانت
الاخرى موطوءة قبل النكاح ام لا قوله او تزويجها اي او هبتها قوله واشار اي
المص قوله وحرم الخ هذا اهم مما قبله فتامل قوله وسيق اي في كلام المصنف
قوله وترد الخ هو بالبنا للمفعول اي يثبت الخيار للزوج في فسخ نكاحها
قوله بخمسة عيوب اي بواحد منها سواء كان قبل الوطء او حدث بعده فتامل
قوله بالجنون وهو مرض يزيل الشعور اي الادراك من القلب مع بقاء الحركة
والقوة في الاعضاء كما تقدم في فصل الاحداث مع زيادة فراجعه قوله
خلافا للمتولي اي فيما اذا دام واعتمد العلامة الخطيب كلام المتولي فاذا بعض
العلما والصرع نوع من الجنون وكذا الخبل كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه
قوله الجذام بضم الجيم اي المستحكم ويكفي في استحكامه اسوداد العضو
على الراجح وما جرب له ان يوخذ من دهن حب الغب ومرارة الكبر اجزا متساوية
ويخلطان معا ويدلك بها ثلاثة ايام متوالية فانه يبرا قوله البرص اي المستحكم
يقول اهل الخبرة وهذا يجري فيما ياتي في الرجل وما جرب له ان يوخذ ورد
ويطلى به ثلاثة ايام فانه يبرا قوله فخرج اليهق بفتح الباء وهو ما يقبر الجلد الخ

وبيضه

وسيبه سوء مزاج الانسان وخلل في طبيعته ولذلك قال الاطباء من افتصد
ولا علة الحافا صابه بهق او جرب فلا يلوم من الا نفسه قوله الرتق بفتح الراء
المهملة والمثناة الفوقية ومثله القرن ولا علف الزوجة ازالته فان ازالته
ولو بفعل غيرها وامكن الجماع فلا خيار له ولا يجوز للامة الا باذن سيدها قوله
كالبخر اي والنتن ونحو ذلك قوله وسيق معناها اي في كلامه قوله الجب
بفتح الجيم وتشديد الباء وهو اسم لمطلق القطع سواء جميع الذكر او بعضه او
اعم من ذلك وخصصه العرف بالذكر فتامل قوله وهو قطع الذكر اي ولو
بفعل الزوجة كما رجحه في الروضة واصلها قوله فلا خيار الخ فان تنازعا فيه
صدق هو دونها قوله وهو كان الاولى ان يقول وهي الا ان يقال الذكر الضمير
باعتبار كونه خامسا فتامل قوله بضم العين اي مع تشديد النون ماخوذ
من عنان الدابة اي لجامها لانه يمنعها عن السير قوله عجز الزوج اي الملكف
ابتدا فخرج به الصبي والمجنون لانها لا تثبت الا باقرار الزوج او يمينها بعد
بلوغه وخرج بالابتدا ما لو حصلت العنة بعد وطيه ولو مرة فلا خيار وبما
صرح به العلما ان الرجل قد تحصل له العنة فيما مراة دون اخرى قوله في القبل
قيد لا بد منه قوله الرفع فيها الى القاضي اي والقورية فيها ويشترط في الفسخ
بالعنة ضرب سنة له والرفع بعدها الى القاضي سواء الحر والرقيق ولها الاستقلال
بالفسخ حيث ثبت واذا ادعى فانكرت صدق هو بيمينه قوله ولا ينفرد الزوج
الخ هذا هو المعتمد الا العنة بعد اثباتها عند الحاكم فانها تستقل بالفسخ كما
مر قوله لكن ظاهر النص اي نص الشافعي وهو مرجوح

فصل

في بيان احكام الصداق سمي بذلك لصدق رغبة باذله ويقال له مهر
وعلقة وعطية وغير ذلك وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب
بغيره وقيل غير ذلك والاصل فيه قوله تعالى وانوا النساء صدقاتهن نحلة
وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج التمس ولو خاتما من حديد قال العلامة

Copyright © Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)